

الموارد البشرية بالوظيفة العمومية

بلغ عدد الموظفين المدنيين بالقطاعات الوزارية برسم سنة 2019، 564 549 موظفة وموظفا.

توزيع الموظفين المدنيين حسب القطاعات الوزارية:

تحتل وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي المرتبة الاولى من حيث أعداد الموظفين بالإدارات العمومية حيث تضم لوحدها ما يناهز 48.6 % من مجموع الموظفين المدنيين.

أعداد الموظفين المدنيين حسب الجهات:

يوجد تفاوت كبير في التوزيع بين الجهات مع تمركز مرتفع على مستوى جهة الرباط-سلا-القنيطرة بنسبة 23.4% من مجموع الموظفين، متبوعة بجهة الدار البيضاء-سطات بحوالي 13.9%، ثم جهة فاس-مكناس بحوالي 11.7%. ويتمركز 70% من مجموع الموظفين المدنيين على مستوى خمس جهات من أصل 12 جهة، وهي جهات الرباط-سلا-القنيطرة، والدار البيضاء-سطات، وفاس-مكناس، ومراكش-أسفي، وطنجة-تطوان-الحسيمة.

نسبة التأنث:

بلغت نسبة تمثيل النساء خلال سنة 2019 حوالي 34.8 % من مجموع الموظفين المدنيين بالإدارات العمومية. تتمركز 90 % من أعداد النساء الموظفات على مستوى ست قطاعات وزارية : وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي (55.1 %) ووزارة الصحة (16.5 %) ووزارة الداخلية (5.2 %) ووزارة العدل (4.6 %) ووزارة الاقتصاد والمالية (3.9 %).

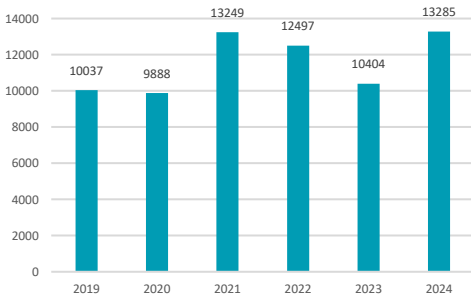
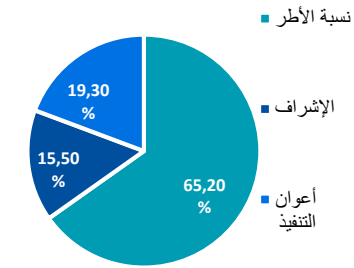
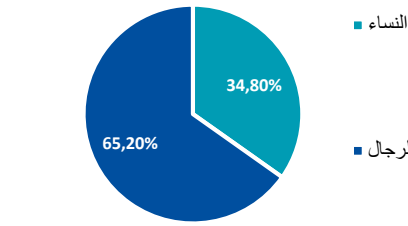
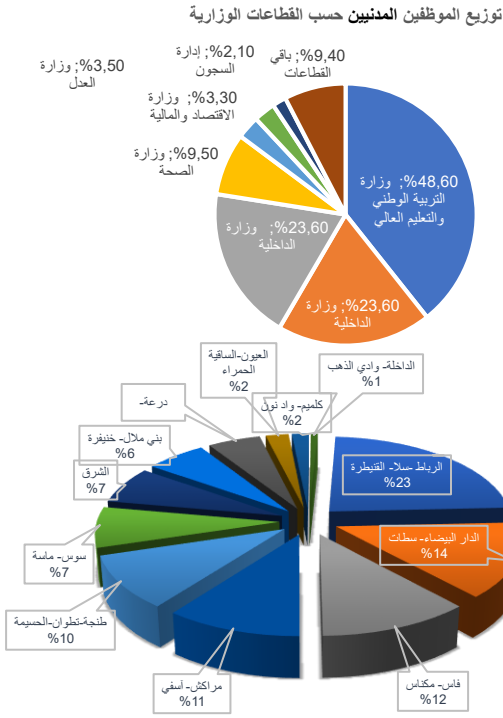
أعداد الموظفين المدنيين حسب مستويات التأهيل (التأطير / الإشراف / التنفيذ):

تقدر نسبة الأطر (الدرجات المرتبة في سلالم الأجور 10 فما فوق أو ذات الترتيب الاستدلالي المماثل) بحوالي 65.2 % بالإدارات العمومية، في حين تصل نسبة الموظفين المنتمين إلى مستوى الإشراف (الدرجات المرتبة في سلالم الأجور 7، 8 و 9) و 15.5 % وإلى مستوى التنفيذ (الدرجات المرتبة في سلمي الأجور 5 و 6) و 19.3 %.

الإحالة على التقاعد:

يتوقع أن يغادر الوظيفة العمومية في غضون الست سنوات القادمة (2024) حوالي 69 360 موظفا وموظفة. وسيبلغ عدد الموظفين الذين سيحالون على التقاعد بعد بلوغ حد السن خلال الفترة 2019-2024 حسب القطاعات إلى :

- 40 414 موظفا وموظفة على مستوى قطاعي التربية الوطنية والتعليم العالي؛
- 7010 موظفا وموظفة على مستوى وزارة الصحة؛
- 6906 موظفا وموظفة على مستوى وزارة الداخلية؛
- 2278 موظفا وموظفة على مستوى وزارة العدل؛
- 2095 موظفا وموظفة على مستوى وزارة الاقتصاد والمالية؛
- 10 657 موظفا وموظفة على مستوى القطاعات الأخرى.



التعيين في المناصب العليا:

بلغت التعيينات في المناصب العليا منذ دخول القانون رقم 02.12 الصادر في 17 يوليوز 2012 وإلى حدود 29 أكتوبر 2019، 1114 تعيينا (782 مديرا، 128 عميدا، 95 منصبا نظاميا، 48 كاتبًا عاما، 38 مفتشا عاما، و23 رئيس جامعة). وبلغت تعيينات العنصر النسوي 136 تعيينا، أي بنسبة 12.21%.

أعداد الموظفين حسب فئات الأعمار:

1.7% من الموظفين تقل أعمارهم عن 25 سنة؛

24% من الموظفين تتراوح أعمارهم ما بين 25 سنة و أقل من 35 سنة؛

40.5% من الموظفين تتراوح أعمارهم ما بين 35 و50 سنة؛

33.8% من الموظفين تتراوح أعمارهم ما بين 50 سنة وأكثر.

أعداد الموظفين حسب الهيئات:

28% من موظفي الدولة المدنيين يخضعون للأنظمة الأساسية المشتركة بين الوزارات؛

69% من موظفي الدولة المدنيين يخضعون للأنظمة الأساسية الخاصة؛

3% من موظفي الدولة المدنيين يخضعون للأنظمة الخصوصية.

المناصب المالية:

بلغت المناصب المالية برسم سنة 2019 ما يناهز 25 572 منصبا، بما في ذلك 250 منصبا يتم توزيعها من طرف رئيس الحكومة على مختلف الوزارات أو المؤسسات ويخصص منها 200 منصبا لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة. وقد بلغت المناصب المالية المحدثة خلال الفترة 2009-2019، ما مجموعه 241 124 منصبا ماليا، وذلك دون احتساب 70 000 منصبا تم إحداثها من أجل توظيف الأساتذة على مستوى الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين .

أعداد المباريات:

تم تنظيم 134 مباراة برسم سنة 2019 من طرف القطاعات الوزارية. وقد وصل عدد المناصب المالية المفتوحة للتباري المعلن عنها 4196 منصبا بمعدل 31 منصبا لكل مباراة. وقد تم تنظيم مباراة موحدة خاصة بالأشخاص المعاقين بتاريخ 23 دجنبر 2018، وذلك لتوظيف 50 متصرفا من الدرجة الثالثة.

معدل التغطية:

يقدر معدل التغطية، الذي يحدد عدد الموظفين مقارنة مع عدد السكان، بـ 15.9 موظفا لكل 1000 نسمة على الصعيد الوطني.

ساكنة المغرب: 35 587 000

السكان النشيطون: 12 108 000

عدد الموظفين المدنيين/عدد السكان: 1.59%

عدد الموظفين المدنيين/عدد السكان النشيطين: 4.66%